

2015

اعداد المدرس في العراق في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي رؤية مستقبلية

أ.د. احسان عمر محمد سعيد
جامعة بغداد/كلية التربية للبنات

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>

Recommended Citation

"سعيد, أ.د. احسان عمر محمد (2015) "اعداد المدرس في العراق في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي رؤية مستقبلية"
Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal: Vol. 2015: Iss. 1, Article 1.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol2015/iss1/1>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

اعداد المدرس في العراق في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي رؤية مستقبلية

أ.د. احسان عمر محمد سعيد
جامعة بغداد/كلية التربية للبنات

ملخص الدراسة

لم يعد الحديث عن التعليم وأهميته مسألة يثار حولها الجدل في أي بقعة من بقاع العالم، فتقدم الكثير من دول العالم وارتقائها إنما كان عن طريق بوابة التعليم لا غير، فأصبح بما لا يقبل الشك أن أي بداية حقيقية للتقدم إنما يكون بالتعليم وحده، وهذا يتطلب من الدول الأخرى التي تطمح في تحقيق مستقبل أفضل لها ولأجيالها أن تضع التعليم في أولويات برامجها وسياساتها.

ومن أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة، لابد من تنمية قطاع التعليم بمراحله المختلفة بدءاً من رياض الأطفال وحتى التعليم العالي، ليستجيب للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات والعراق واحدا منها.

لذلك لابد من مراجعة شاملة للنظام التعليمي التعليمي في العراق من أجل إصلاحه ورفع قدراته بما يتوافق والتقدم الهائل في ميدان العلوم والمعارف وتكنولوجيا المعلومات، ووضع البرامج الزمنية والأهداف المحددة لردم الفجوة المعرفية بينه وبين متطلبات التنمية الشاملة ومن ثم فإن اتاحة فرص متكافئة لجميع السكان في سن التعليم للالتحاق ومواصلة التعليم، وتحسين جودة فعالية الخدمة التعليمية من خلال توفير منهج معاصر وتكنولوجيا موظفة بكفاءة ومعلم فعال ومؤثر في تحقيق نمو شامل في شخصية المتعلمين، وتدعيم البنية المؤسسية وخاصة في المدارس المهنية يتوافق كل ذلك والمعايير العالمية، من شأنه ان يحقق طفرة كبيرة وهائلة في حجم تأثيرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفي نمط حياة الإنسان على نحو عام (1).

ان الدراسة الحالية تحاول ان تقدم رؤية مستقبلية لأهمية اعداد المدرسين في العراق في ضوء فلسفة الاقتصاد المعرفي، وذلك ايمانا بأهمية المدرس ودواره المتعددة التي تفرضها تحديات العصر، فالمدرس عباءة يتخرج من تحتها أجيال، ومن ثم فإن حجم تأثيره في تحقيق اهداف المجتمع كبير جدا، مما يتطلب وقفة جادة بشأن إعداد خطط وطنية شاملة للتعليم واعداد المدرسين وتدريبهم وتنمية قدراتهم في جوانبها المتنوعة.

تأتي الدراسة الحالية في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: المبحث الأول منهجية الدراسة ويتضمن مشكلة الدراسة وأهميتها وهدفها وتحديد المصطلحات، اما المبحث الثاني إطار نظرية حول الأسس النظرية نحو اقتصاد المعرفة ومدخلا له، اما المبحث الثالث الرؤية المستقبلية نحو عملية اعداد المدرسين وفقا لفلسفة الاقتصاد المعرفي، فيما تضمن الخاتمة الاستنتاجات والتوصيات.

Abstract

The present study presents future insight for the importance of the teacher education in Iraq according to the philosophy of the cognitive economy. This importance adjust with the importance of the teacher and his/her multirole that enforced by the time challenges.

The teacher is a gown that graduates, therefore his/her size effect in achieving the society aims, is very large. This importance of the teachers requires serious steps in preparing comprehensive national plans in education and teacher training and developing different aspects of their abilities.

μ

يدور جدل تربوي اساسي اليوم حول كيفية إعداد المدرسين وتوظيفهم، ويتسأل العديد من التربويين وصانعي القرار حول ما إذا كانت برامج ما قبل الخدمة (التقليدية) تعدّ مدرّسين يستطيعون الحفاظ على برامج تعليمية ممتازة تزيد من انجازات التلاميذ (الطلبة)، ثمّ وضع برامج بديلة لتوظيف المدرّسين وإعدادهم، مما ولدّ أبحاثاً لتعرف فاعلية المدرسين بعد التخرج (ويبقى واقع الاعداد التربوي والعلمي وارتباطهما بالتعليم الفعّال همأ مشروعا)

ان اصلاح التعليم وتطوره يتوقف بالدرجة الأساس على اصلاح مؤسسات اعداد المدرسين والمعلمين، بوصفهم قادة التغير والاصلاح في عملية التعليم والتعلم، ومن ثمّ فان اي حديث عن اصلاح التعليم وأحواله وعناصره لا يكون ذي جدوى مالم يرافق ذلك الحديث عن المدرس وعملية اعداده، في ضوء المتغيرات التي تعصف بالمجتمع الذي يحتضن عملية التعليم تلك.

لقد أدت التحديات التي واجهتها دول عديدة الى مراجعة تلك الدول الى برامجها التربوية والتعليمية، واعلانها النفي العام ودق ناقوس الخطر في سياستها التربوية والتعليمية (2)

ويقف العراق اليوم أمام مفترق طرق تاريخي، إذ الفرصة الفعلية لممارسة الديمقراطية المبنية على الحكم الرشيد الذي يتميز بالشفافية والالتزام الأخلاقي ما زالت قائمة، على الرغم من تراجعها بسبب سياسات الحكومات المتعاقبة بعد تغيير النظام 2003.

وما دام التعليم هو أساس كل حضارة، فان تبني الدولة لفلسفة تربوية واضحة المعالم من شأنه الارتقاء بالإنسان أداة التنمية وهدفها، وهذا ما يؤكد الواقع من أن الأمم المتعلمة هي التي تقود الحضارة، مثل الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان، وما ذلك الا لأن التعليم هو بناء العقول للأجيال الحاضرة والمستقبلية. (3)

المبحث الأول

منهجية الدراسة

يتضمن هذا المبحث منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة في تنفيذها وكالاتي:
أولاً: مشكلة البحث:

تنطلق مشكلة البحث الحالي من ان معظم لوائح كليات التربية جاءت خالية من روح الفلسفة، التي تعمل على تحديد معالم الطريق وترسم منهج العمل، ومن ثم فان صياغة الاهداف جاءت ضمن نطاق حاجة الطلبة (مدرسي المستقبل) الى مادة علمية والى طريقة تساعد على توصيل تلك المادة، وقد يعود ذلك الى ان بعض القائمين على مؤسسات اعداد المدرسين يعتقدون ان ذلك هو الهدف الرئيس من مؤسسات اعداد المدرسين. (4)

ان غياب رؤية واضحة للفلسفة التي ينبغي ان توطر عمل مؤسسات الاعداد يعني غياب الاهداف، ولعل الخطورة تكمن في اننا نعيش في مجتمع مليء بالمتغيرات سواء على صعيد المجتمع ام على صعيد الميدان التربوي، مما يفرض تحديات كبيرة تفرض على القائمين التصدي لها بطرق واساليب تتوافق والحياة المعاصرة. (5)

ان تعدد وجهات النظر الفلسفية سواء الأصولية او البنيوية او التقدمية او رأس المال البشري حول الغرض من اعداد المدرس لا يعني ان المدرس لا يجمع في رسالته ما ترمي اليه تلك الفلسفات من اغراض سواء على صعيد الحفاظ على التراث والقيم، ام دعم الخيار العقلي والمنطقي وان الثقافة لا بد ان تكون في متناول الغالبية العظمى من أبناء المجتمع ام مساعدة المدرس على ان يعلم طلبته كيف يختارون من البدائل المطروحة وتنمية قدراتهم على حل المشكلات واعدادهم للحياة ام بناء شخصياتهم بجوانبها المتعددة ام زيادة انتاجياتهم العلمية والاقتصادية مما ينمي الفرد والمجتمع. (6)

لقد أكد المؤتمر التربوي الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي في 21_23 ابريل 2002: ((ان التحديات والظروف التي تمر بها الامة العربية تتطلب المواجهة بأساليب مبتكرة في العمل والتفكير وطرائق حديثة في التربية والتعليم لتنشئة اجيال معتزة بهويتها، واثقة بنفسها متمكنة من التفكير المبدع الخلاق، ومؤهلة لتحمل تبعات التنمية في مجتمعاتها، وقادرة على الايفاء بمتطلبات العيش في مجتمع المعرفة والتقانة في إطار التعاليم الدينية السمة والقيم العربية الاصيلية)). (7)

بعد ما تقدم يمكن القول ان هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها عملية إعداد المدرس وقد تقف عائقا امام مشروع الانتقال الى اقتصاد المعرفة ومنها:

1. عدم وجود نظام حقيقي يعي مسألة تمهين المتخصص لمهنة التدريس.
 2. الفجوة بين مؤسسات الإعداد وواقع النظام التعليمي.
 3. الافتقار إلى الآليات أو الأساليب في الاختيار المبدئي للمتقنين بمؤسسات الإعداد لمهنة التدريس.
 4. اعتماد نظام القبول المركزي الموحد الذي يعتمد معدلات الثانوية أو الإعدادية
 5. قلة المختبرات العلمية في مؤسسات الإعداد، وندرة تدريب الطلبة (مدرسي المستقبل) على مهارات التدريس واستعمال التقنيات التربوية والوسائل التعليمية وبناء الاختبارات، فضلا عن التدريس بالطرائق التقليدية (المحاضرة). (8)
- ولأن التعليم عنصر فعال في التحول نحو اقتصاد المعرفة، فان كليات التربية في العراق يمكن ان تسهم في تحقيق ذلك (التحول) النجاح.

من هنا يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤالين الأتيين:

1. هل ان لكليات التربية في العراق فلسفة واضحة في اعداد طلبتها تتوافق واهداف فلسفة الاقتصاد المعرفي؟
2. هل ان برامجها تتوافق وفلسفة اقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وهندسة التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة؟

ثانياً: أهمية البحث:

تقوم فكرة الاقتصاد المعرفي على الاستثمار في الموارد البشرية بوصفها رأس المال الفكري والمعرفي والاعتماد على القوى العاملة المؤهلة، والمدرّبة، والمتخصصة وبما أن محور الاهتمام هو الإنسان فلابد من اعداد الطلبة وتهيئتهم ليكونوا قادرين على التكيف داخل المجتمع عن طريق تزويدهم بمهارات واتجاهات اساسية تتطلبها عملية تطوير عملية التعليم والتعلم. (9)

وينبغي النظر إلى الاقتصاد المعرفي من جوانب مختلفة، أولاً من جانب سرعة التطور التكنولوجي وخاصة تطور التكنولوجيات التي تولد الاقتصاد المعرفي، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وثانياً من الجانب الاقتصادي، حيث أصبحت كل المجالات الزراعية والصناعية والإدارية كثيفة الاعتماد على المعرفة، وثالثاً من الجانب الاجتماعي حيث أصبح وصول المعرفة ضرورة لكل الفئات الاجتماعية، ويؤدي إلى تنمية رأس المال البشري، عن طريق إتاحة التعليم المستمر للجميع. (10) لذلك يرى الباحث أن من الأهمية بمكان أن تعمل المنظومة التربوية في العراق على تعديل مناهجها وتطويرها من أجل تحقيق مخرجات تعليمية تعليمية تنسجم والاقتصاد المعرفي، فالمعرفة اليوم ليست ترفاً فكرياً بل هي من أهم عناصر الإنتاج.

إذ يعد اعداد المدرس من أهم ركائز الاقتصاد المعرفي من خلال امتلاكهم مهارات تعلم وتعليم ابداعية مما يتطلب انفتاحهم على جميع مصادر المعرفة والثقافة ومنها التعلم الالكتروني ووسائل العرض المتعددة. (11)

ويرى الباحث أن برنامج اعداد المدرسين في العراق يحتاج الى تحديد بوصلته، لتعرف مدى التأثير الذي يحدثه البرنامج، وانعكاس ذلك على اتجاهات مدرسي المستقبل ومعارفهم ومهاراتهم في عصر اقتصاديات المعرفة ومتطلباتها، ومن ثم تعرف أثر ذلك كله في توجيه سلوك الطلبة نحو تحقيق الاهداف التربوية والتعليمية.

أن الاقتصاد المعرفي يتطلب متعلمين حريصين على التعلم مدى الحياة وبشكل مستمر، وبإمكانهم الحصول السريع على المهارات الجديدة والوصول الى المعرفة والتكيف معها وانتاجها وابداعها والمشاركة فيها طوال حياتهم. (12)

لذلك يشير (فيضي، 2014) (13) الى أن الدول التي تروم التحول من اقتصاد رأس المال والعمل إلى اقتصاد المعرفة، فإن هذا يتطلب منها أن تولي النظام التعليمي العناية الكافية وذلك من خلال ما يلي:

- يجب أن يكون النظام التعليمي مرناً حتى تتمكن الدولة من تطبيق إستراتيجية التحول إلى اقتصاد المعرفة.
 - أن يتم تطوير سياسات التعليم للتأكد من أن جميع الطلبة لديهم القدرة على التعامل مع تكنولوجيا المعرفة والاتصالات، وهم صغار السن، وأن تكون أدبيات المعلومات والمعرفة ومهارات الحاسوب جزءاً من اهتمام الدولة.
 - أن يتم تأهيل المعلمين دون استثناء بصورة إجبارية على مهارات الحاسوب، وأن تزودهم بجميع التجهيزات اللازمة لتطوير قدراتهم ومهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعرفة والاتصالات.
 - توفير فرص الاستثمار في مجال التدريب في حقل المعرفة وتكنولوجيا الاتصالات، لزيادة عدد العاملين القادرين على المشاركة في الصناعات التي تعتمد على المعرفة.
 - توفير فرص التدريب للعاملين القدامى في جميع القطاعات العامة والخاصة على مهارات الحاسوب والإنترنت، بحيث تصبح قادرة على التعامل مع اقتصاد المعرفة.
- ويمكن أن تتجلى أهمية البحث بما يأتي:

1. التوجهات العالمية نحو التحول الى اقتصاد المعرفة وتجارب العديد من الدول الناجحة وإن آثار هذا التحول أصبح واضحاً للعيان على مستوى الدول والشركات والأفراد والمجتمعات.

2. تعتمد الدول المتقدمة في صادراتها اليوم على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستعمالها، أما الدول العربية ومنها العراق لا زالت المعرفة تشكل جزءاً لا يذكر من صادراتها، مما يجعلها تقف أمام تحديات اقتصادية كبيرة.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الحالي الى تعرف دور كليات التربية في تحقيق فلسفة الاقتصاد المعرفي في

العراق

رابعاً: تحديد المصطلحات

1. اعداد المدرس:

عملية اعداد مجموعة من البرامج التعليمية والتربوية بقصد تخريج جيل من المدرسين المتمكنين في المادة العلمية، وفي المهارات التدريسية. (14)
اما التعريف الاجرائي:

البرامج المرتكزة على البحث العلمي بقصد تمكين طلبة كليات التربية في العراق من مهارات الحصول على المعرفة وتوظيفها وانتاجها واكسابها لطلبتهم مستقبلاً اثناء لتدريس، على نحو ينسجم ومتطلبات التنمية المستدامة.

1. الاقتصاد المعرفي:

هو ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يهتم بعوامل تحقيق الرفاهية العامة من خلال مساهمته في اعداد دراسة نظم تصميم وانتاج المعرفة ثم تطبيق الاجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها. فالاقتصاد المعرفي يبتدأ من مدخل عملية انتاج وصناعة المعرفة ويستمر نحو التطوير المرتكز على البحث العلمي ومنضوياً تحت اهداف استراتيجية يتواصل العمل على تحقيقها من اجل تنمية شاملة ومستدامة. (15)

ويعرف بانه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستعمالها وتوظيفها وابتكارها وانتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الافادة من خدمة ومعلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كراس مال معرفي ثمين، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكامل. (16)

وهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً مما كانت في أشكال الاقتصاد السابقة، فلم يعد من حدود لدور المعرفة في الاقتصاد، إذ أصبحت تشكل مُكوناً أساسياً في العملية الإنتاجية، وتحقق الجزء الأعظم من القيمة المضافة فيه. (17)

التعريف الاجرائي

جوانب الافادة من البرامج والمناهج باستعمال التقنيات التكنولوجية التي توفرها كليات التربية في العراق (مؤسسات اعداد المدرسين) لطلبتها ودورها في تحقيق تحول حقيقي نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وهندسة التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة، وذلك كله من اجل الوصول الى عملية تعليمية تعليمية متطورة في مدارسنا وعلى مختلف الأنشطة ومجالات الحياة المختلفة.

2. الرؤية المستقبلية (18): لم يجد الباحث تعريفاً محدداً للرؤية المستقبلية، يتوافق والبحث الحالي

وللوصول الى ذلك يقدم الباحث مجموعة من الافكار التي يستنتج منها التعريف الاجرائي

لرؤية المستقبلية.

فالرؤية التي يحاول الباحث تقديمها ان ارتباط عملية اعداد المدرسين في العراق بفلسفة

الاقتصاد لمعرفي نابعة من حاجة العراق الى موارد بشرية قادرة على العطاء وإنتاج المعرفة.

اما الرؤية المستقبلية فهي باعتقاد الباحث مجموعة الضوابط والمحددات والاجراءات التي يمكن ان تعتمد عليها مؤسسات اعداد المدرسين في العراق (كليات التربية) في اثناء اعداد طلبتها ومن شأن ذلك ان يحقق تعبيرات ايجابية تسهم في التحول نحو اقتصاد المعرفة واستدامته.

المبحث الثاني

إطار نظري(الأسس النظرية نحو اقتصاد المعرفة)

ان المستقبل كل ما نملكه الان، وان مؤسسات الاعداد لمهنة التدريس هي من اهم عوامل المستقبل التي نملكها الان، ومن ثم فان السعي الجاد لتحقيق مخرجات تسهم في تحسين عملية التعليم والتعلم في مدارسنا، وبما يتوافق ومتطلبات العصر الذي نعيش فيه وتحدياته، انما يكون عن طريق هذه المؤسسات لا غير، فالمعلم او المدرس عباءة يتخرج من تحتها مجتمع، حتى قالوا: ((أعطني معلما اعطيكم مجتمعا)) لما لإعداد المعلم او المدرس الجيد من اثار على تربية المجتمع وتقدمه. لذلك يقدم الباحث في هذا المبحث الأسس التي يمكن الاستناد اليها كمدخل للتحول نحو اقتصاد المعرفة عن طريق كليات التربية في العراق المؤسسات التي تعنى بعملة الاعداد لمهنة التدريس، وكالاتي:

أولاً: أبرز الأسباب التي دعت الاقتصاديين إلى الاستثمار في التعليم (19):

1. أنها تزيد من دخل الأف الافراد من خلال حصولهم على الوظائف والأعمال التي تتطلب تعليم ومهارات خاصة.
2. إن التعليم بشكل عام يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، التي تعد ذات أهمية كبيرة تحقيق التنمية الاقتصادية.
3. يقود التعليم إلى زيادة قابليات الأفراد ومواهبهم والكشف عنها في المجتمع والافادة منها اقتصادياً.
4. يقود التعليم إلى زيادة قدرة الأفراد في التكيف مع ظروف العمل وتقلباته الناجمة عن النمو الاقتصادي.
5. من المهم التأكيد على إن التعليم حق من حقوق الإنسان لتأكيد إنسانيته في التعليم والتعلم والمعرفة تلك التي تتيح له التعرف على أسرار الكثير من الجوانب المادية والحياتية وهي لا تقتصر على المنافع المادية، كما إن التعليم يساهم إلى حد كبير في تقليص ظاهرة الفقر البشري من خلال توزيع الثروة والدخل وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.
6. التعليم هو إحدى أقوى الأدوات التي يُستعان بها في الحد من الفقر وعدم الإنصاف، وهو يُرسي أساساً للنمو الاقتصادي المستدام.

ثانياً: أسباب تطوير التعليم نحو اقتصاد المعرفة (20):

مما لا شك فيه ان هناك حاجات متعددة للمتعلمين ومتطلبات تحاول المدرسة ان تستجيب لها وتلبئها بشكل يلبي طموحات الطلبة ويحقق لديهم الرضى. ان توظيف التكنولوجيا في التعليم وتهيئة جيل من المتعلمين القادرين على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوظيفها في الحياة من المتطلبات المجتمعية المهمة اليوم، ولتحقيق ذلك ينبغي تطوير المناهج الدراسية وفقاً للتوجهات الآتية:

1. اعتبار المتعلم محوراً لعملية التعليم والتعلم على نحو يلبي حاجاته التي تتم بوساطة التعلم بالعمل.
2. توفير بيئة تعليمية غنية ومحفزة للتعلم تهيئ ظروفاً مناسبة لتعلم الطلبة جميعهم، وضمان حدوث تفاعل إيجابي، حتى لا تكون التربية اقرب الى الترويض.
3. عرض المحتوى من خلال مواقف حياتية وتقريب المفاهيم المختلفة من الواقع الاجتماعي للطلبة، لمساعدتهم في حل المشكلات التي تواجههم في الحياة عن طريق تطبيقهم للمعرفة في مواقف حياتية مشابهة.
4. تحديد أدوار جديدة للمعلم يسعى من خلالها إلى زيادة فعالية التعليم لدى الطلبة، تحقيق نتائج تعليمية تعليمية مقصودة.

5. تنويع استراتيجيات التدريس لتناسب مع حاجات الطلبة وقدراتهم، لضمان تفاعلهم جميعاً مع الموقف التعليمي التعليمي.
 6. تنويع استراتيجيات التقويم لضمان تعرف الصعوبات التي تواجه الطلبة في أثناء تنفيذ الأنشطة، والعمل على إعادة النظر في الأنشطة بناء على ذلك من جهة وتحميل الطلبة مسؤولية تعلمهم من خلال التقويم الذاتي من جهة أخرى.
- ثالثاً: تطوير مؤسسات إعداد المدرسين واجب وضرورة نحو الاقتصاد المعرفي
- ان تطوير مؤسسات إعداد المدرسين أصبح واجبا وضرورة، وذلك لأسباب عديدة منها(21):
1. اتساع المعرفة وسرعة تطورها.
 2. التطور المستمر للحياة الاجتماعية وتجدد وظائفها، وبالنتيجة تجدد ادوار المدرس ومدى أثرها وفعاليتها في الحياة.
 3. الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات التربوية الحديثة والأخذ بأبرز نتائجها واهم توصياتها.
 4. خضوع الكثير من المقررات الدراسية لعمليات تطوير وتجديد مستمرة.
 5. التطور التقني في صناعة الوسائل التعليمية الخاصة بتدريس مختلف العلوم
 6. استحداث طرق جديدة في مجال تدريس العلوم كافة.
 7. ضعف برامج المدرسين وقصورها.

رابعاً: متطلبات الاقتصاد المعرفي وحق الفرد في التعليم :

يؤكد تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم لعام 1998 على ان المعرفة ليست على نطاق الصفوة، وانما على مستوى الشعب كله فهي العامل الحاسم للتنمية، ويشير في الوقت ذاته الى العوامل الاتية كمطلوبات اساسية للمجتمعات التي تريد التحول الى الاقتصاد المعرفي (22):

1. تجهيز بنية تحتية
2. تطوير القوانين والانظمة
3. تحديث البرامج التعليمية
4. دعم الابتكار
5. تنسيق الجهود
6. اكتساب المعرفة العالمية، وابداع المعرفة المحلية.

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية نحو عملية اعداد المدرسين وفقا لفلسفة الاقتصاد المعرفي

للهوض بعملية التعليم والتعلم في العراق جاء هذا البحث ليسلط الضوء على جانب مهم من جوانب حاجة المجتمع العراقي الى مدرس فاعل كفوء يلبي تطلعاته في بناء جيل قادر على انتاج المعرفة يمتلك ادوات الحياة والعيش الرغيد، والمدرس العنصر الفاعل في تحقيق تلك التطلعات إذا ما أحسن إعداده إعدادا يتوافق وتلك المتطلبات، حتى انه قيل: ((لا يمكن لأي نظام تعليمي أن يرتقي أعلى من مستوى المعلمين فيه)) (23).

ان التطلع الى المستقبل ومحاولة المشاركة في رسم صورة له، هي رغبة الانسان منذ الازل، والعملية التربوية بشكل عام ما هي الا الاعداد للمستقبل.

وحتى تكون هناك إجابة واضحة فيما إذا كانت لكليات التربية في العراق فلسفة واضحة في اعداد طلباتها تتوافق واهداف فلسفة الاقتصاد المعرفي؟ وان برامجها تتوافق وفلسفة اقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وهندسة التعليم ومتطلبات التنمية المستدامة؟ لابد من استراتيجيات واضحة تعمل على تحقيق فلسفة الاقتصاد المعرفية في عملية اعداد المدرسين ومتطلباتها ومن ذلك ما يأتي:

1. قرار سياسي: لا شك أن تحسين التعليم والارتقاء بإعداد المدرسين يستلزم قرارا سياسيا على أعلى المستويات من اجل تطبيقه على ارض الواقع ونقله من النظريات العامة الى الممارسة

الفعلية، بل يحتاج الى إجماع عدد من الخبراء من السياسيين والتربويين والناشطين في حقل علم النفس والاجتماع وطرائق التدريس. ويتجلى الدعم السياسي عن طريق امرين مهمين: الأول: أن يعمل الخبراء على إعادة صياغة القوانين والأنظمة المعمول بها بما يتلاءم مع روح العصر، ومفهوم اقتصاد المعرفة.

الثاني: زيادة حجم الاتفاق والاستثمار في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتعليم العالي والمهني والتدريب البشري.

2. الاستعداد لمواجهة المستقبل: النظر الى عناصر عملية التعليم والتعلم لمعرفة مدى الاستعداد لمواجهة المستقبل، الاعداد والاستعداد لمواجهة القرن الحادي والعشرين الذي دخل علينا بثقله في ظل تطورات علمية واساليب تربوية غاية في الحداثة، يقول جون دوي: ((علينا ان نبحث عن اغراضنا واساليبنا في ظل المستقبل فالعصر الذهبي امامنا لا خلفنا)). (24)

3. مسؤولية الاعداد(التكوين) ونوعيته: النظر الى كليات التربية ومؤسسات اعداد المعلمين بأنها المسؤولة عن تخريج نوعية من المدرسين، قادرة على العمل في إطار نظام عصري للتدريس، نظام يعتمد على اسس علمية معروفة ومهارات مهنية محددة، مثله مثل الطبيب الذي يدرب على كل المهارات الطبية صغيرها وكبيرها، قبل اجازته كطبيب، وهكذا المدرس لابد أن تهيئ له دراسته الفرصة للتدريب على مهارات التدريس، واتقانها الى حد التمكن، لضمان نجاح عملية التعليم والتعلم وتقدمها في مدارسنا. (25)

4. متطلبات التطوير: ان تكون من اهم متطلبات تطوير العمل التربوي في العراق واولوياته عناية مؤسسات اعداد المعلمين بتنمية الكفاءة المهنية لمعلمي المستقبل، بغية استيعاب المستجدات العلمية والتربوية والتقنية والاستعداد للقيام بأدوارهم المتجددة في المستقبل. وتوفير الاموال اللازمة لذلك. وبالتعاون مع وزارة التربية عن طريق تأكيد التنسيق بين الوزارتين في هذا المجال.

5. اختيار المعلم او المدرس الناجح: الاهتمام بالمعلم او المدرس بوصفه صمام الامان في تخريج جيل قادر على العطاء الانساني والابداع والتفكير بمختلف مستوياته، ومن ثم فان نجاح اي مؤسسة تربوية او نظام تربوي يعتمد بالدرجة الاساس على توافر المعلم الناجح فيها. لذا فان الاهتمام بهذا العنصر الاستراتيجي لم يعد قضية اختيارية، وانما ضرورة حتمية تقتضيها معطيات عصرنا الحاضر، وسبيل لتحقيق طموحات المستقبل، ولابد من التأكيد على انه لم يعد من المقبول ان يقوم بالتدريس الا من هو مؤهل لذلك، فعندما يخطئ الطبيب قد يتضرر شخص وعندما يخطئ مهندس قد يتضرر العشرات ولكن عندما يخطئ المعلم فقد يتضرر أجيال، لذا لابد من مراجعة حقيقية لنوع وتأهيل من هم بمدارسنا. (26)

6. المشاركة المجتمعية: لكي يمكننا الارتقاء بالعملية التعليمية والمعلم معا، ينبغي على الذين تقع عليهم المسؤولية أن يأخذوا بزمam المبادرة في اتخاذ قرار اصلاح وتطوير مؤسسات اعداد المعلمين والمدرسين وبمشاركة جميع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمعلمين والمدرسين وذوي التلاميذ والطلبة. (وهذا ادعى الى كسب دعم أكبر من جانب كل الفئات المعنية بتحسين نوعية التعليم).

خاتمة الدراسة

أولاً: الاستنتاجات

1. إن طلب المجتمع للمدرسين المعدين مهنيًا سوف يستمر في الزيادة ما دام التعليم قائماً، وهذا الطلب المتزايد لا يمكن مواجهته من دون تغيير في برامج الإعداد لمهنة التدريس.
2. إن المعرفة التي يُبنى على أساسها التدريب المهني، التي تمثل الأساس العلمي للممارسة المهنية سوف تستمر في التطور والانتعاش.
3. إن المهارات والاتجاهات المطلوبة لممارسة مهنة التدريس عملية معقدة، ولا يمكن اكتسابها من خلال التعليم التقليدي (التقليدي).
4. على الرغم من صعوبة دقة التنبؤ بمستقبل الحياة لأي فرد إلا أنه يمكن القول: إن أي مهنة ومنها مهنة التدريس تتطلب إعداداً مهنيًا مستمرًا.
5. إن التعليم من أجل المهنة سيظل يقوم بدور بارز في تحقيق الأهداف المهنية، والأهداف العامة في المجتمع.

ثانياً: التوصيات

- لتطوير عمل كليات التربية في العراق (عملية إعداد المدرسين) ولتتمكن من مواكبة التغيرات السريعة في كافة مناحي الحياة، من أجل الولوج إلى عالم اقتصاد المعرفة، والامتزاج الإيجابي في عالم اتخذ من المعرفة والتكنولوجيا الخاصة بها هوية له، يوصي الباحث بما يأتي:
1. العمل على مراجعة برامج إعداد المدرسين بوصفها قضية مصيرية ترتبط بصناعة الأجيال، لذلك فإن العديد من الدول المتقدمة تخضع برامجها التربوية إلى المراجعة والتقويم، فالنظام التعليمي الذي لا يخضع لهذا النوع من المراجعة والنقد البناء سيفقد بالتدريج صلته بالواقع، ونتيجة لذلك سيصعب عليه مواكبة المستجدات والتطورات الحاصلة في ميادين الحياة كافة.
 2. العمل على تطوير شامل للمقررات الدراسية في ضوء متطلبات التنمية المستدامة (الاحتياجات الفعلية المعاصرة) اقتصاديات المعرفة، تكنولوجيا التعليم، هندسة التعليم، ووفقاً لخطط قصيرة ومتوسطة المدى للتحويل إلى اقتصاد المعرفة.
 3. العناية بالجوانب التطبيقية العملية للمقررات النظرية، فالاقتصاد القائم على المعرفة لا بد أن تتكامل فيه الجوانب النظرية وتطبيقاتها العملية على حد سواء.
 4. الاهتمام ببرامج التربية العملية، وأن تكون مدة التطبيقات في المدارس عاملاً دراسياً كاملاً، ينقطع الطالب المطبق فيه تماماً عن الكلية، على أن تتم زيارته ومتابعته والإشراف عليه من قبل أساتذته بواقع زيارتين على الأقل أسبوعياً.
 5. توفير تقنيات التعلم الحديثة واستعمالها، وتوفير بيئة تعليمية تشجع الطلبة على ابتكار وسائلهم وتقنياتهم الخاصة في التعليم.
 6. الوقوف على الاتجاهات العالمية المعاصرة في مجال إعداد المدرسين والافادة منها، لاسيما تلك المرتبطة باقتصاديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات.
 7. القيام بالبحوث والدراسات النظرية والميدانية على مدخلات وعمليات إعداد الطلبة، من أجل استثمار النتائج في تحسين المخرجات، وبما يتوافق واقتصاديات المعرفة.
 8. تحقيق التوازن في المقررات الدراسية التي يدرسها الطالب المدرس داخل كليات التربية العلمية والثقافية والمهنية، وبما يتوافق ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة.
 9. تشجيع الإبداع والابتكار لما لهما من دور رئيس وفاعل ومؤثر في زيادة الإنتاج، إذ يكاد يجمع الاقتصاديون على أن الإبداع مفتاح النمو الاقتصادي وتقدم المجتمع ونجاحه، ومن ثم ينبغي تدريب مدرسي المستقبل على مهارات اكتشاف المواهب والقابليات والمبدعين من الطلبة لاسيما أصحاب الأفكار الجديدة.

- (1) في إشارة الى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاص بحق الإنسان في التعليم اذ كرست المادة (26) السادسة والعشرون منه (1948) 10 كانون الأول، والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة ان التعليم حق أساس للجميع.
- (2) في إشارة الى الحدث البارز في تاريخ العملية التعليمية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1983. فقد دق تقرير الرئيس الأمريكي رونالد ريغان "الأمة في خطر: أمر إلزامي لإصلاح التعليم" ناقوس الخطر حول واقع التميز التربوي ومرتبة التعليم الأمريكي في التصنيف العالمي، حيث أشار في دراسات متعددة "وليست سرية" إلى تدني التحصيل الأكاديمي على الصعيدين الوطني والدولي في الشعب المختلفة: في قواعد اللغة والرياضيات والمواد المكتوبة وتوقف كذلك عند المقارنة مع التعليم خارج الولايات المتحدة حيث احتل الطلاب الأمريكيون صفوفًا متأخرة. كل هذا استفز القيادة الأمريكية لإحداث النقلة النوعية في النظام التعليمي المشهود بها لحد الآن. وكان التوصيف على العديد من المستويات: المحتوى والمعايير والتوقعات والوقت والتعليم والقيادة والدعم المالي. ولأن الأمر أكبر من الاختلاف الحزبي فقد ظلت اللجنة التي أصدرت التقرير منعقدة حتى نهاية القرن العشرين ومهدت لخطوة بوش في 1990 المعنونة "أمريكا سنة 2000 استراتيجية للتعليم" والتي تضمنت الكثير من توصيات سلفه.
- (3) احسان عمر محمديسعيد: التربية والتعليم العالي الحقوق والضمانات مفتاح التنمية وتحقيق السلام، المجلد الثالث، المؤتمر العالمي الثاني عشر الندوة العالمية للشباب الإسلامي، مراكش 29 يناير 2015 ص 1752.
- (4) الحر، عبدالعزيز محمد. التربية والتنمية والنهضة، ط/1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت لبنان 2003م.
- (5) بن فرج، عبد اللطيف بن حسين. طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين، ط/2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان/العبدلي، 2009م.
- (6) فوزية الحاج علي البديري: التربية بين الاصلية والمعاصرة مفاهيمها أهدافها فلسفتها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009م.
- (7) مروة هاشم، المؤتمر التربوي الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي 21_23 ابريل 2002، مجلة الطفولة والتنمية، العدد 7، المجلد 2 الصادرة عن المجلس العربي للطفولة والتنمية، 2002.
- (8) بخش. هالة طه. تجارب عالمية في اعداد وتنمية المعلم مهنيًا، بحث منشور في كتاب المؤتمر العلمي الثالث "تربية المعلم العربي وتأهيله: رؤى معاصرة" كلية العلوم التربوية، جامعة جرش الخاصة، جرش، الاردن 2010م.
- (9) الهاشمي، عبدالرحمن وفائزة محمد العزاوي. الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم، ط/1، دار الكتاب الجامعي، العين 2009م.
- (10) الشمري محمد جبار وحامد كريم الحدراوي: عمليات إدارة المعرفة وأثرها في مؤشرات الاقتصاد المعرفي دراسة تحليلية لآراء عينة من المؤسسات الرقمية ص 190.
- (11) طارق عبدالرؤوف عامر: إعداد معلم المستقبل، ط/1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2008م ص 69.
- (12) المصدر السابق ص 76.
- (13) محمد فيضي: الاقتصاد المعرفي، الموقع الالكتروني (اقرأ عربي) <http://mawdoo3.com> 1 يونيو 2014.
- (14) ابو غزالة محمد عقله. اعداد المعلم وتأهيله: الواقع والمأمول، كلية التربية للبنات بالقريات، السعودية، 2010م.

- (15) الرهيمي، سعد خضير عباس: الاقتصاد المعرفي أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، ص2.
- (16) الهاشمي، عبدالرحمن وفائزة محمد العزاوي. الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم، ط/1، دار الكتاب الجامعي، العين 2009م.
- (17) أبو الشامات، محمد انس: اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد- 28 العدد الأول 2012- ص596.
- (18) اطلع الباحث على العديد من البحوث والدراسات التي تحمل عناوات الرؤية المستقبلية في التعليم ولكنها لم تشر الى المعنى الدقيق او الاجرائي للرؤية المستقبلية وانما كانت عبارة عن تصورات مستقبلية للتطوير والتحسين ومعظم ما اشارت اليه هذه البحوث والدراسات كان عبارة عن اليات ووسائل مقترحة للنهوض بواقع التعليم وتطويره، ومن تلك البحوث والدراسات:
 1. نحو رؤية مستقبلية للتعليم في العالم العربي، مجلس عجمان للبحوث والدراسات العلمية.
 2. رؤية مستقبلية للتعليم العالي في العراق (تجربة قوس قزح اليابانية إنموذجا) الأستاذ المساعد الدكتور إلهام محمود كاظم جامعة الكوفة / كلية التربية للبنات قسم التاريخ.
 3. الرؤية المستقبلية للتعليم في المملكة العربية السعودية، استراتيجية تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية، مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم 2011م.
 4. الرؤية المستقبلية للتعليم، الدكتور محمد بن مقحم، صحيفة الرياض، السبت 16 اكتوبر 2010 العدد 15454.
 5. التعليم العالي الحضر والمستقبل، الدكتور خالد بن صالح السلطان، الوكيل العلمي لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية 1424 هـ.
 6. الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر كما يراها الدكتور زويل، الدكتور أحمد صقر، جامعة الاسكندرية، الحوار المتمدن، العدد: 3276 / 13 / 2 / 2011 .
 7. الرؤية المستقبلية للتعليم الديني في دولة الكويت في القرن الحادي والعشرين، الدكتور بدر ملك، مكتبة الفلاح للتوزيع والنشر، الكويت .
- (19) العادلي عادل مجيد: مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي، مركز الدراسات التربوية والنفسية جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد (35) 2013.
- (20) السعودي، فائز محمد: التوجهات الحديثة لتطوير التعليم في وزارة التربية والتعليم في الأردن، مادة تدريبية <http://just.123.st/t1349-topic> بتصرف.
- (21) بن فرج، عبداللطيف بن حسين: طرق التدريس في القرن الواحد والعشرين، ط/2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان/العبدلي، 2009م.
- (22) الحرّ، عبدالعزيز محمد: التربية والتنمية والنهضة، ط/1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت لبنان 2003م ص 152_153.
- (23) ملا حويش، بهيج: فن الدراسة والايصال طريقة منهجية للتغلب على المصاعب الدراسية والاجتماعية، طبعة ثانية، مطابع ديدكو، برشلونا، اسبانيا، 1997م، ص 187.
- (24) الشعراني، ربي ناصر المصري: اعداد المعلم في ضوء التجارب العالمية، بحث منشور في كتاب المؤتمر العلمي الثالث "تربية المعلم العربي وتأهيله: رؤى معاصرة" كلية العلوم التربوية، جامعة جرش الخاصة، جرش، الأردن 2010م.
- (25) كوجك، كوثر حسين: اتجاهات حديثة في المناهج وطرق التدريس، ط/2، عالم الكتب نشر وتوزيع وطباعة، القاهرة، 2001م. ص139.
- (26) ابراهيم، فاضل خليل. برنامج مقترح للتربية العملية في الكليات التربوية المفتوحة في العراق، بحث منشور في كتاب المؤتمر العلمي الثالث "تربية المعلم العربي وتأهيله: رؤى معاصرة" كلية العلوم التربوية، جامعة جرش الخاصة، جرش، الأردن 2010م.